



# القمة العالمية لمجتمع المعلومات جنيف 2003 - تونس 2005



المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، 16-18 نوفمبر 2005، تونس

## بيان سلطنة عُمان

أصحاب الجلالة والسمو والفضامة رؤساء الدول الأعضاء،، أصحاب المعالي الوزراء ورؤساء الوفود الموقرين،، معالي الأمين العام للأمم المتحدة

،، معالي الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات،، الحضور الكريم

تحية طيبة وبعد،،،

يطيب لي في البداية أن أعبر نيابة عن سلطنة عمان وأصالة عن نفسي عن تقديرنا وإشاداتنا بمبادرة جمهورية تونس الشقيقة من اجل استضافة (المرحلة الثانية) من القمة العالمية لتتناول موضوع مجتمع المعلومات وسبل سد الفجوة الرقمية واستضافتها للمرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات. كما لا بد لي من التوجه بالشكر والامتنان إلى الحكومة التونسية ومنظمة الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات عن الجهود الكبيرة التي كرسست للتحضير لهذه القمة.

أن هذه المشاركة الواسعة والتميزة من الدول والمنظمات الدولية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في هذه القمة لتجسد بوضوح مدى الاهتمام الذي توليه المجتمعات المختلفة والمجتمع الدولي لموضوع استثمار ثورة المعلومات وتقنية الاتصال في تسريع وتائر التنمية واستدامتها وفي سد الفجوة الرقمية من اجل إزالة التفاوت الواسع في مستويات التنمية بين الدول النامية والغنية الأمر يساعد كثيرا على تحقيق الأمن والسلام العالميين المنشودين.

معالي الرئيس،،،

تولي سلطنة عمان وانطلاقا من استراتيجياتها التنموية وثوابت سياساتها الخارجية الداعمة للأمن والاستقرار الدولي اهتماما خاصا بتقنية المعلومات والاتصالات وتسخيرها لخدمة التنمية على المستوى المحلي والدولي وانطلاقا من ذلك جاء تأييدها لكل جهد يبذل على هذا الصعيد وسعيها الدؤوب لتعزيز التعاون والتضامن الإقليمي والدولي في هذا المجال الحيوي. وفي ضوء ذلك شاركت السلطنة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات المرحلة الأولى في جنيف 2003 والتزمت بمقررات القمة وتوجهاتها كما ساهمت في العديد من المؤتمرات الإقليمية العربية والخليجية المتصلة بهذا الموضوع. كما سعت السلطنة إلى تبادل خبراتها وتجربتها في مجال تقنية المعلومات مع الدول الأخرى.

في إطار الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني عمان 2020 تبنت السلطنة وبهدف استدامة التنمية استراتيجية التنوع الاقتصادي والتي تقوم على تبيي أساليب إنتاج ذات قيمة مضافة عالية. وفي ضوء ذلك اهتمت السلطنة بتطوير قدراتها في مجال تقنية المعلومات والاتصالات.

معالي الرئيس،،،

كانت الخطوة الأولى التي اتخذتها السلطنة لتطوير قدراتها في مجال تقنية المعلومات والاتصالات بهدف إرساء الدعائم الأولية لاقتصاد المعرفة تشكيل اللجنة الوطنية لتقنية المعلومات في مايو 1998م. والتي كان من ابرز مهامها إعداد الاستراتيجية الوطنية لتقنية المعلومات. والرؤية التي استندت إليها هذه الاستراتيجية تمثلت في السعي إلى استخدام تقنية المعلومات والاتصالات والتقدم العلمي كلما أمكن ذلك في تقديم الخدمات، وتوفير البيانات في القطاعين العام والخاص، وجعل الخدمة الآلية أو الإلكترونية المحرك الأساسي لتوفير وتقديم هذه الخدمات وإتاحتها للجميع لنقل السلطنة إلى الاقتصاد المسبني على المعرفة، وما يخدم مختلف غايات وأغراض التنمية الشاملة المستدامة في البلاد.

إعتمدت اللجنة الوطنية لتقنية المعلومات في نوفمبر 2002م الاستراتيجية الوطنية لمجتمع عمان الرقمي وقد بنيت هذه الإستراتيجية على منهجية موحدة تعاونية متكاملة بشقيها لبناء مجتمع عمان الرقمي ، ولتوفير خدمات الحكومة الإلكترونية لكافة القطاعات بالسلطنة بدءا بالمواطنين وصولا لقطاع الأعمال. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق غايات التنمية المستدامة بالبلاد وتطوير كفاءة وفاعلية وشفافية تنفيذ الإجراءات الحكومية الداخلية.

وتتمثل المحاور الرئيسية لهذه الاستراتيجية في التالي:

- البنية الأساسية للشبكة الوطنية
- البنية التحتية للأنظمة المعلوماتية وتكاملها
- خطط واستراتيجيات أمن المعلومات واستمرارية الأعمال
- التشريعات الخاصة لتقنين وحماية المعاملات الإلكترونية
- الفجوة الرقمية وتوعية كافية نحو أمية المعلوماتية للمواطن العماني.
- زيادة عدد العمانيين المدربين في مجال تقنية المعلومات والاتصالات.
- إنشاء هيئات أخرى داعمة لقطاع تقنية المعلومات والاتصالات.

ومواصلة الجهود السلطنة لإرساء دعائم اقتصاد المعرفة تضمنت التوجهات الرئيسية لخطة التنمية الخمسية السابعة (2006 - 2010م) التوجه بتطوير قطاع تقنية المعلومات من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمجتمع عمان الرقمي مع التركيز على إرساء دعائم الحكومة الإلكترونية ، وإعطاء أولوية خاصة لانشطة البحث والتطوير .

معالي الرئيس ،،

هناك العديد من المشاريع التي تقوم السلطنة في تنفيذها في إطار الاستراتيجية الوطنية لمجتمع عمان الرقمي من أهمها الشبكة الحكومية الموحدة للمعلومات والبيانات ، البطاقة الذكية للمواطنين والمقيمين ، بوابة أوبار لخدمات الحكومة الإلكترونية ، مركز الخدمة الشاملة لرجال الأعمال ( one stop shop ) وشبكة التحويلات الإلكترونية للأموال الى جانب ذلك فان هناك مشاريع أخرى أعدت وجاري التنسيق لتنفيذها خلال فترة خطة التنمية الخمسية السابعة . وهذا يجعل من عمان سوقاً واسعة لتقنيات المعلومات والاتصالات والخدمات المتصلة بها ، وإننا لنتنهنز هذه السانحة لدعوة الشركات الرائدة في هذا المجال للاستفادة من هذه الفرص والشراكة مع السلطنة في تنفيذها . ان مناخ الاستثمار في السلطنة ووفق تقييم المؤسسات الدولية يعتبر جذاباً الى جانب ان هناك مناطق حرة في صحار وصلالة .

معالي الرئيس ،،

ان السلطنة لتؤيد الآليات المالية المقترحة للتصدى لتحديات تقنية المعلومات على وجه الخصوص انشاء صندوق التضامن الرقمي ( Digital Solidarity Fund ) ولما كان القصد من انشاء الصندوق هو سد الفجوة الرقمية فاننا نعتقد انه ربما كان من المناسب توجيه موارد الصندوق بشكل رئيسي أي ما يفوق (75%) لتمويل مشاريع تقنية المعلومات والاتصالات بالدول النامية.

ان على شعوب العالم ان تستثمر هذه القمة في تبادل الخبرات من اجل رفع قدرات شعوبها على الانتاج والاستفادة من التقدم في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات من اجل خلق فرص عمل جديدة لتحقيق مستويات معيشية مرتفعة ، وحياة افضل وتنمية مستدامة.

وفي الختام دعونا نعمل سويا لجعل هذه القمة نموذجا للتعاون وان نترجم مشروع اعلان المبادئ وخطة العمل الى واقع ملموس تتجسد فيه كل مبادئ وقيم العمل المشترك . من اجل ان يصبح عالمنا اكثر حرية وامنا وسلاما.